الكاتب: أ/ صُهيب الحجلي
مدير فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير – مدينة سيدي سليمان- المغرب.

عنوان المقال: **مقاومة المغرب للاستعمار بين الفعل السياسي والعمل المسلح جدلية القطيعة والاستمرارية**

البريد الالكتروني: selhajly@yahoo.fr

تاريخ الارسال:2020/03/01 **تاريخ القبول:** 16/03/2020 **تاريخ النشر:** 2020/03/31

الملخص بالعربية: يعتبر البحث في تاريخ الحماية الكلونيالية للمغرب وماتلاها من مجابهة ومقاومة موضوعا تاريخيا -لا يزال على الرغم مما كتب حوله من دراسات وأبحاث وأطاريح- في حاجة إلى المزيد من العناية والبحث والتمحيص، ليس تحقيقا لتراكم معرفي بحثي فقط وإنما تبنيا لبراديغم إعادة كتابة تاريخ المغرب الذي شكل هما أساسيا لدى مؤرخي المغرب المعاصر في محاولة منهم للانتقال من مرحلة المغربة – أي الكتابات التاريخية التي غلب عليها البعد الوطني الأدلوجي في مواجهة أطروحات الاستعمار- إلى مرحلة ما سماها الدكتور محمد الصمدي بمرحلة ' التفكيك المعرفي ' لمختلف الأدبيات التي كتبت حول كل حقبة وكل فترة في تاريخ المغرب للوصول إلى دراسة تاريخية موضوعية لجوانب من الواقع التاريخي والبنيات الاجتماعية.

وتندرج هذه الورقة البحثية في هذا السياق آملين توسيع قاعدة البحث والتفكير في هذه القضية من خلال تتبع السياق الذي فرض فيه على المغرب التوقيع على معاهدة الحماية في 30 مارس 1912 وما تلاها من ردات فعل تأرجحت ما بين العفوي والمنظم، السياسي والمسلح ، وبمعنى أدق جدلية القطيعة والاستمرارية في مواجهة المغاربة للتغلغل الاستعماري.

كلمات مفتاحية: المغرب، الاستعمار، الحماية، المقاومة المسلحة، الحركة الوطنية

مقدمة:

لقد كان للمشاكل المزمنة التي واجهت المغرب خلال القرن 19م والتي تضافرت فيها عوامل عديدة داخلية وخارجية أثرها في التمهيد للأزمة الشاملة التي سيعرفها المغرب مع مطلع القرن العشرين ،وجعلت منه محط لأطماع الدول الأوروبية، والتي ستنتهي بفرض الحماية الأجنبية عليه، وتقسيمه إلى ثلاث مناطق نفوذ بعد سلسلة من المؤامرات الخارجية والتسويات لتقرير مصيره، هذا المصير الذي ارتبط أساسا بعلاقة المغرب بأوروبا وبالقوى الأساسية على الساحة

الأوروبية، هذه العلاقة رهنت مستقبل أجيال عديدة من المغاربة، وامتدت تأثيراتها عبر الزمن والمكان ، والواقع أن سلسلة التسويات والمقايضات بين القوى الأوروبية المتنافسة في مطلع القرن العشرين غيرت من قواعد اللعبة وجعلت المغرب من نصيب فرنسا بالأساس مع منح إسبانيا شمال المغرب وإقرار نظام دولي بمدينة طنجة، وهذا ما جعل علاقة المغرب بأوروبا وطيلة النصف الأول من القرن العشرين مختزلة في علاقته بفرنسا لا غير .

هذا الأمر يطرح تساؤلات حول حقيقة الأزمة التي دخلت بالمغرب والمغاربة في هذا النفق المظلم الطويل، وكيف كان تدبير سلطات الحماية لهذا الوضع؟ وبما أن منطق الأمور يفرض أن لكل فعل رد فعل فهذا يحيلنا بدءا على كيفية تعاطي المغاربة مع الوافدين الجدد ، وكيف تطور رد فعلهم خلال العقود اللاحقة ؟

ولمحاولة استيضاح ذلك سنتناول الأمر عبر ثلاث نقط هي : أولا الأزمة وفرض الحماية ، ثانيا إحتلال المغرب وتوطيد السلطة الإستعمارية ، ثالثا المقاومة والعمل السياسي الوطني .

I - الأزمة المغربية وفرض عقد الحماية :

مع بداية القرن العشرين تولى السلطان المولى عبد العزيز الحكم وورث مشاكل عويصة همت التدخلات الأجنبية والمشاكل المتعلقة بالأمن كانتشار التمردات، والمشاكل الإقتصادية كالمديونية والعجز عن القيام بالإصلاحات الضرورية، وعدم كفاءة الجهاز المخزني وجمود هياكله التي تفتقر إلى الرؤية العصرية التي تمكن من التعامل مع الوضع داخليا وخارجيا، فعلى صعيد التدخلات الخارجية يمكن القول أن تطور الأنظمة الرأسمالية الإحتكارية ذات الصبغة الإمبريالية عجل باحتلال المغرب[1]، ذلك أن الأوساط المالية والمعمرين الفرنسيين بالجزائر المستعمرة الفرنسية منذ سنة 1830 كانوا يستشعرون خطر بقاء المغرب المستقل على مصالحهم وكيانهم ، فدفعوا بنفوذهم في اتجاه ضم المغرب إلى مستعمراتهم واستهوتهم فكرة إسقاط النموذج الجزائري على المغرب، ومن هنا استغلت فرنسا غموض معاهدة للا مغنية، حيث ظل الحضور الفرنسي في الواجهة الشرقية بالجزائر مصدر توتر دائم، ففي الشمال الشرقي كان التجاذب المستمر، وفي جنوب فكيك تمكنت الدبلوماسية الفرنسية أن تفرض مبدأ الحدود "البشرية" لتسهيل مطاردة المقاومين داخل التراب المغربي، وفي الجنوب الشرقي إنتهت فرنسا إلى صياغة سياسة "رقعة الزيت" لتيسير التغلغل العسكري التدريجي، أما في

الجنوب الغربي تجاهلت بعض الشركات الأوروبية (فرنسية وأنجليزية) سيادة المخزن وسعت إلى إقامة علاقات تجارية مباشرة مع قوى محلية (ولاسيما عائلة بيروك المقيمة بكلميم) [2]. وفي سنة 1903 أسس أوجين أتيان ممثل وهران بمجلس النواب الفرنسي والمعروف باتصالاته الواسعة بعالم المال "لجنة المغرب" لتنسيق السياسات الفرنسية تجاه المغرب [3].

ومما شجع فرنسا على تكثيف مغامراتها العسكرية على الحدود مع المغرب في هذه الفترة هو عدم خوضها لأي حروب منذ سنة 1885 وكذلك انشغال إنجلترا بحرب البوير التي استنزفتها إضافة إلى التسابق في التسلح البحري وبناء الأساطيل مع ألمانيا [4]، مما وفر لفرنسا المال والظروف المواتية لبلورة طموحاتها بالمغرب .ومن هنا عملت على إقناع السلطان والمغاربة بحقيقة مهمة فرنسا الحضارية في بلاد المغرب وكسبه إلى جانب فرنسا .

إلا أن هذه الأخيرة كان عليها أن تؤمن الغطاء الدبلوماسي الدولي ولإبعاد أي معارضة محتملة من طرف القوى الأوروبية الأخرى ، ولهذا إعتمدت فرنسا سياسة عقد اتفاقات ثنائية لإبعاد كل منافسة دولية عن ميدان عملها في المغرب ، وكان أشهر هذه الإتفاقيات الثنائية والمتعلقة بالمغرب هي : الإتفاقية الفرنسية الإيطالية سنة 1902 ، والإتفاقية الفرنسية البريطانية والمعروفة بالإتفاق الودي في 8 أبريل سنة 1904 ، والإتفاقية الفرنسية الإسبانية في أكتوبر 1904 [5]. والواقع أن هذه الإتفاقيات قد أملتها ظروف دولية معقدة وحسابات جميع الأطراف فيما يخص "المسألة المغربية" وحساب الربح والخسارة والتنازلات الممكنة لكل طرف تجاه الأطراف الأخرى، خصوصا أن بريطانيا كانت مهتمة بمستقبل سواحل البحر المتوسط وخاصة مدينة طنجة، كما كانت تصر على ضرورة تسهيل التجارة والإحتفاظ بالأبواب المفتوحة وتكافؤ الفرص، ولا ننسى هنا الحضور القوي والمتصاعد لكل من ألمانيا وروسيا في هذه الفترة .

ومما زاد من ضعف المخزن تجاه الضغوط والمساومات الخارجية هو هشاشة الجبهة الداخلية التي أنهكت من خلال اضطراب الأمن وشيوع القلاقل والتمردات ومن أشهرها تمردي كل من الجيلالي الزرهوني وأحمد الريسوني اللذين كان لهما أكبر الأثر في تأزيم أوضاع المغرب وإضعاف

سلطة المخزن، فالأول والمدعو بوحمارة الذي امتدت حركته من سنة 1902 إلى 1909 فقد إدعى أنه الإبن الأكبر للسلطان المولى الحسن ، وقاد حركة تمرد ضد السلطان بالمغرب الشرقي والريف بدعم عسكري من فرنسا وإسبانيا، كما ساعد إسبانيا في نشر نفوذها شمال المغرب وأعطى لشركتين إسبانيتين حق استغلال المناجم بمنطقة سيطرته وهو ما أثار عليه نقمة الريفيين[6] . أما الريسوني في شمال المغرب فقد قام هو الآخر بعمليات زعزعت سلطة المخزن وهددت بعض المدن، واختطاف رعايا أوروبيين وأمريكيين مما جعل هؤلاء يستغلون الوضع بذريعة غياب الأمن لإرسال الأساطيل إلى المياه المغربية في الشمال والجنوب.

وكان لإنشغال المخزن بالعمليات الحربية المستمرة ضد بوحمارة في الشرق والريسوني في الشمال أثره في ضعف هيبة وسيادة الدولة، وإغراء الكثير من القبائل بالثورة على السلطة، هذا مع ما تطلبه الأمر من زيادة الإنفاق العسكري في مقابل فراغ خزينة الدولة من الأموال اللازمة، وما استتبع ذلك من الإعتماد الكامل على الأوروبيين في جلب الأسلحة والذخائر والمدربين ، وجاء كل ذلك في وقت عجز فيه المخزن عن جمع الضريبة الجديدة وهي "الترتيب" وذلك بعد أن ألغيت الضرائب القديمة مما زاد في إضعاف المخزن ماديا ومعنويا، وكانت فرنسا في ذلك الوقت تسير على سياسة محددة لزيادة نفوذها في البلاد مستغلة عوامل استراتيجية هي مجاورتها لحدود البلد الشرقية ، وعوامل إقتصادية هي الأموال اللازمة لإنقاذ المخزن من ضائقته في شكل قروض [7].

بالنسبة للقروض المالية فإن المغرب قد ظل حتى سنة 1902 غير مدين لأحد، ثم بدأ بعد ذلك وتحت ضغط الظروف في الإستدانة، وسار في نفس الطريق الذي سارت فيه كل من مصر وتونس من قبل، وفي سنة 1903 حصل المغرب على أول قرض بمبلغ 7,5 مليون فرنك بتمويل كبير من بنك باريس والأراضي المنخفضة، وحصلت البنوك الفرنسية على ضمانات منها حق لإستلام حصيلة جمارك طنجة ، وفي يونيو سنة 1904 تم عقد اتفاق آخر لقرض تقدمه المصارف الفرنسية بمبلغ 62,5 مليون فرنك وبفائدة 5% على أن تسدد منه القروض السابقة وتبلغ 22,5 مليون فرنك، ووضعت الجمارك والموانئ المغربية كضمان لدفع هذا القرض وأعطيت البنوك الفرنسية الأولوية في تمويل القروض المقبلة وفي نفس على حق الإشراف على

ضرب العملة المغربية، ومن هنا يتضح لنا الدور الخطير الذي لعبته المديونية في رهن المغرب للخارج وإفقاد المخزن أي سلطة على سياسته المالية المالية، وهو ما ساهم في ارتفاع مديونية المغرب وتعميق الأزمة المالية والسياسية بالبلد وازدياد الإستياء الشعبي، وبالتالي فشل جميع الإصلاحات التي حاول المغرب القيام بها لتدارك الوضع، كل هذا كان في صالح فرنسا التي زادت نفوذها وضغطها العسكري إنطلاقا من الجزائر.

ومع تفاقم الوضع والتنافس الأوروبي عارضت ألمانيا الإتفاقيات الثنائية وخصوصا الإتفاق الودي، حيث عبر الإمبراطور الألماني غيوم الثاني أثناء زيارته مدينة طنجة سنة 1905 عن دعمه لإستقلال المغرب ، ولأجل ذلك دعا إلى مؤتمر دولي لبحث المسألة المغربية، وفعلا تم عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء بإسبانيا سنة 1906، وركزت أشغاله على موضوع الإصلاحات بالمغرب، وجاءت قرارات المؤتمر خطيرة و ضد سيادة ومصالح المغرب، وتم تفويض فرنسا حق تنفيذ الإصلاحات، وهو ما اعتبرته هذه الأخيرة إشارة للشروع في احتلال المغرب، وقد تدخلت ألمانيا بقوة طيلة العقد الأول من القرن العشرين خصوصا حين أرسلت بارجة حربية إلى أكادير للحيلولة دون احتلال المغرب وذلك طبعا في انتظار تسوية تضمن لها حصتها .

II – إحتلال المغرب وتوطيد السلطة الإستعمارية :

بعدما صادق السلطان المولى عبد العزيز تحت الضغط على قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء سادت بالبلاد حالة من الفوضى والإضطراب الداخلي، فاستغلت فرنسا حادثة مقتل طبيب فرنسي بمراكش وعدة أجانب بالدار البيضاء لتحتل وجدة والدار البيضاء سنة 1907 ثم الشاوية مما زاد من حدة الإضطراب والفوضى .

وكرد فعل على هذه التطورات الخطيرة أفتى علماء فاس بعزل المولى عبد العزيز ومبايعة أخيه المولى عبد الحفيظ وفق شروط سنة 1908 وبدعم من علماء وأشراف وأعيان المدينة والقواد الكبار والقبائل ، وبموازاة الضغط الداخلي لتنفيذ شروط البيعة والقيام بالإصلاحات قامت الدول الأوروبية بقيادة فرنسا بالضغط على السلطان الجديد للإعتراف بجميع المعاهدات المبرمة سابقا مقابل الإعتراف له بشرعية حكمه ومنحه قرضا لتسديد التعويضات التي بذمة المغرب على أساس تخلي السلطان نهائيا عن مداخيل الموانئ والأملاك المخزنية المحيطة بها ، وبخصوص الإسبان فقد أبرم السلطان سنة 1910 إتفاقية تخول لهم حق الإشراف على الجمارك واحتكار مناجم الريف وتدريب قوات أمن مغربية ، وبموازاة ذلك كانت القوات الإسبانية تتوغل في المنطقة .

وبعد تحييد ألمانيا بموجب اتفاقية برلين 1911 التي ضمنت لها جزء من بلاد الكونغو مقابل تخليها عن المغرب، تحررت فرنسا من أي منافسة أوروبية بشأن المغرب وشرعت في احتلال المغرب، ثم فرضت توقيع معاهدة الحماية على السلطان بتاريخ 30 مارس 1912 ، كما تم الإتفاق على منح إسبانيا المنطقة الشمالية وبعض المناطق الجنوبية ، وجاءت هذه المعاهدة وهي تؤكد في فصلها الأول أن النظام الجديد سيحفظ حرمة السلطان ومكانته المعتادة وسيضمن تأسيس حكومة شريفة على أساس إصلاحي[8]، وانطلاقا من هذا التاريخ بدأ عهد جديد في العلاقات المغربية الأوروبية والفرنسية خصوصا تميز بالتبعية والإستغلال ، فقسم البلد إلى منطقتين : الأولى مركزية تحت الحماية الفرنسية ، والثانية في الشمال والجنوب تحت الحماية الإسبانية، أما السلطان فبقي رسميا عاهل المغرب ويمثله خليفة في الشمال أو المنطقة الخليفية ، وأخذت فرنسا على عاتقها ممثلة في ليوطي المقيم العام "المؤتمن على جميع سلطات الجمهورية الفرنسية بالمغرب" الحفاظ على سلطات السلطان وعصرنة البلاد إنطلاقا من المخزن مع الإستمرار في فرض هيمنتها البلاد ، وحول ليوطي العاصمة إلى الرباط لضمان أمن أكبر ولتجنب ما حدث بفاس سنة 1911 [9]، وبالإضافة إلى استكمال غزو المغرب أحدثت سلطات الحماية أجهزة ومؤسسات إدارية وإقتصادية بالمغرب تقوم على الحكم المباشر لأجل تحقيق الأهداف الإستعمارية وتسهيل استغلاله ، ولم يكن لترميم السلطة المخزنية بالنسبة لليوطي أن يتم دون إعادة بناء المخزن فعين إبتداء من سنة 1912 كبير وزراء جديد هو محمد المقري يساعده أربعة وزراء رسميين ، غير أن ليوطي عمل على دعم المخزن العتيق بإدارة جديدة سميت بالإدارة الشريفة الجديدة كانت تخضع لأوامر المقيم العام ، وهكذا تطورت إدارة فرنسية خالصة أخذت تحل شيئا فشيئا محل المخزن العتيق ، كان مجمل أطرها من الفرنسيين عند الإستقلال ، كما قسمت البلاد إلى مناطق مدنية وأخرى عسكرية يسيرها على التوالي مراقبون مدنيون وضباط سامون يساعدهم في ذلك ضباط للشؤون الأهلية ، كما بقي قواد الأطلس الكبار يتصرفون في مناطقهم كفيوداليين حقيقيين مستفيدين في ذلك من الدعم الفرنسي[10].

وتمثل الإقامة العامة في حد ذاتها حكومة عصرية لا تشبه بأي حال المخزن التقليدي – الحكومة المغربية – تحت سلطتها مجلس شورى بقسميه الفرنسي والمغربي وهذا الأخير شكلي فقط يقوم بالإجتماع تحت رئاسة المقيم العام والصدر الأعظم ليستمع إلى ما يقدمه المديرون الفرنسيون من بيانات حول الميزانية ، أما القسم الفرنسي فكان يقوم بدراسة الميزانية والدفاع عن مصالح القطاعات الإقتصادية الفرنسية ، كما تتكون الإقامة العامة من إدارات فرنسية يرأسها مديرون بمثابة وزراء في المالية والداخلية والتعليم والفنون الجميلة والأشغال العمومية والشغل والشؤون الإجتماعية والفلاحة والإنتاج المعدني والصناعي والتجارة والبريد ، ويساعد المقيم العام في مهامه المتعددة المدنية منها والعسكرية باعتباره القائد العام لجيش الإحتلال في المغرب ديوان دبلوماسي وديوان عسكري وديوان مدني وإدارة الأمن وإدارة الشؤون الشريفة [11].

وكان أول قرار أصدره المخزن في ظل الحماية هو ظهير 12أغسطس سنة 1913الخاص بالمحافظة العقارية بهدف إضفاء الشرعية على ملكية الأراضي التي يستحوذ عليها المعمرون بحكم جهل المغاربة بالمسطرة المتبعة في هذا الشأن [12]، كما تم في سنة 1916 إحداث هيئة التعمير، وفي فبراير1919 كلفت لجنة خاصة بالبحث عن أراضي المخزن واسترجاعها من الجماعات التي كان بعضها يستغلها منذ مدة طويلة ، كل هذه الإجراءات جاءت في سياق تشجيع المنشآت الرأسمالية الكبرى الفرنسية عبر التشريعات اللازمة وتقديم القروض ، وكان المقيم العام ليوطي مقتنع بجدوى القروض وكانت كبريات الشركات الفرنسية مثل شنايدر وهرسان هي المستفيدة من هذه القروض التي تضمنها فرنسا وتؤدي فوائدها الخزينة المغربية دون استشارة السلطة المخزنية [13]، ولفرض الإحتكار الأحادي لثروة الفوسفاط الذي اكتشف من جانب الفرنسيين لجأ ليوطي إلى التأميم وأسس سنة 1920 المكتب الشريف للفوسفاط وكلف بمهمة التنقيب والتعدين والتسويق [14].

ومن هنا يتضح لنا أن سلطات الحماية قد صادرت سلطات الدولة التشريعية والإدارية والتنفيذية ، وسخرت إمكانيات البلاد للجالية الأوروبية التي تنامت بشكل مهم و كانت في أغلبها

من الفرنسيين والإسبان ، وكان المقيم العام هو المتحكم الوحيد في شؤون الجالية الأوروبية بالمغرب .

أما بالمنطقة الشمالية فلم يكن أسلوب الحكم يختلف كثيرا حيث كان المقيم العام أو المندوب السامي الإسباني يحتكر جميع السلطات ، أما المغرب فكان يمثله خليفة السلطان الذي كان يعين الباشوات في المدن والقواد في البادية وبدون سلطة فعلية ، كما أنه كان يشكل حكومة برئيس يدعى الصدر الأعظم ، ولم يكن للوزراء فيها أي سلطة عملية ، ورغم أن الحكومة الإسبانية كانت تعتبر المنطقة عبئا عليها لأنها لم تكن تستفيد منها نظرا لطبيعتها الجبلية الفقيرة، فقد اتبعت نفس الخطة الفرنسية واستقدمت المستوطنين الإسبان للإستفادة من ميزانية الدولة ،واستغلال الأرض الصالحة للزراعة ومنحهم القروض وتأسيس شركات للإستغلال المعدني والتجارة[15] .

أما بمدينة طنجة فقد تم إقرار نظام دولي ، وأصبحت الدول الحاكمة تكون مجلسا يحكم المدينة برئاسة تناوبية وللسلطان مندوب لا سلطة له يرأس المجلس التشريعي ، ومدير المدينة هو رئيس حكومتها عمليا ، ويساعده مديرون مساعدون ورئيس للشرطة ، أما المجلس التشريعي فيتكون من المغاربة والأجانب ، وكان الحكم في المدينة للأجانب الذين يدافعون عن مصالح مواطنيهم فقط ،أما الهيئات التمثيلية للمغاربة فبقيت تحت سلطة ونفوذ الفرنسيين بحكم أن صوت فرنسا كان أقوى من غيره ، ولأن المقيم العام في الرباط هو المكلف بالدفاع عن مصالح المغرب في الخارج ،[16].

ومن خلال أسلوب الحماية الفرنسية في الوسط وأسلوب الحماية الإسبانية في المنطقة الشمالية يتضح لنا أن الأمر مطابق إلى حد ما لما جرى في مدينة طنجة وإن اختلفت التسميات إلا أن الهدف واحد وهو مصادرة إرادة المغرب في تسيير شؤونه وتسخير مجمل موارده لصالح القوى الأوروبية .

III- المقاومة المسلحة وتطور الحركة الوطنية :

1- المقاومة المسلحة

كانت المقاومة المغربية ضد الإحتلال الإسباني بالشمال قد انطلقت منذ 9 يوليو 1909 بقيادة المجاهد محمد أمزيان وتوقفت يوم 12 مايو 1912 بسبب الإستشهاد المفاجئ لزعيمها محمد أمزيان ، ومع ذلك فقد ظلت المقاومة مستمرة بسبب الإستفزاز الذي يمثله الوجود الأجنبي، ونظرا للوعي الوطني الذي نشره محمد أمزيان بين أنصاره ذلك الوعي الذي يمكن تسميته بالوعي الوطني التقليدي ، وهو نفس الوعي الذي حرك الشيخ ماء العينين وولده الهيبة وموحا وحمو الزياني ، ومن قبلهم بكثير المجاهد الفقيه محمد العياشي الذي قاد الجهاد ضد البرتغاليين والإسبان طيلة النصف الأول من القرن السابع عشر [17].

ومباشرة بعد توقيع الحماية والشروع في الإحتلال إنطلقت حركة المقاومة في جميع المناطق المغربية ،ففي نواحي تازة واجه الفرنسيون مقاومة عنيفة بقيادة الحجامي ، كما أن قبائل الأطلس المتوسط بقيادة موحا أوحمو الزياني قد انتصرت في معركة الهري ، واستمرت المقاومة إلى أن استشهد سنة 1921 ، وفي الجنوب إنطلقت حركة مقاومة في اتجاه الشمال يقودها الشيخ أحمد الهيبة إلا أنها سرعان ما انهزمت أمام الفرنسيين في معركة سيدي بوعثمان بنواحي مراكش ، ورغم ذلك فقد استمرت على يد خلفه مربيه ربو .

وبمنطقة درعة إستماتت المقاومة بقيادة بلقاسم النكادي أمام القوات الفرنسية إلى غاية سنة 1934 ، وبالأطلس الكبير إنتصرت قبائل أيت عطا بقيادة عسو أبسلام على الفرنسيين في معركة بوكافر ، واستمرت المقاومة إلى أن استسلم زعيمها في مارس 1933 .

هذه الحركات التي استعرضناها هي نماذج فقط من مقاومات شملت مختلف التراب الوطني ، إلا أن أهمها على الإطلاق هي المقاومة الريفية بقيادة عبد الكريم الخطابي الذي تمكن بفضل إمكانيات عسكرية بسيطة من هزم الإسبان في معركة أنوال في يوليو 1921 ، وتمكن من تحرير معظم شمال المغرب وتوحيد معظم أجزائه في حركة شاملة ضد الإستعمار ، ورغم أن هذا الأمر لم يغير في ميزان القوى على الأرض لمدة طويلة ، فإن هذه الوضعية خلقت في الريف وعيا وطنيا متقدما ، ودفع فرنسا للتحالف مع إسبانيا للتدخل بشكل عسكري عنيف لوضع حد لما قد ينتج عن هذا الوعي الوطني من نتائج مدمرة ، ليس في المغرب فقط وإنما في جميع أنحاء شمال إفريقيا [18]. وبالتالي فإن أهمية المقاومة بالريف والمغرب على العموم أبرزت عمق الرفض

للخضوع وكذا التمسك المطلق بالحرية ، وقد شكلت هذه الحركات مصدر إلهام للحركات التحررية المناهضة للإستعمار في العالم .

2- الحركة الوطنية وتطور العمل السياسي الوطني

بحلول سنة 1934 إستكملت فرنسا إحتلال التراب المغربي بعدما قضت على أبرز حركات المقاومة المسلحة ، وفي نفس الوقت ظهرت بالمدن المغربية حركة وطنية تعتمد الكفاح السياسي ضد الوجود الأجنبي ، و تربط جل الكتابات المهتمة بتاريخ الحماية بالمغرب بين الظهير البربري الصادر سنة 1930 والحركة الوطنية السياسية [19]، وقد جاء هذا الظهير في إطار عمل الفرنسيين على ترسيخ نفوذهم بالشمال الإفريقي وذلك بتوظيف أسلحة إيديولوجية - إلى جانب سلاح القوة – على رأسها ما أطلق عليه إسم "السياسة البربرية "، وهي سياسة طمحت إلى فصل عنصري الشمال الإفريقي عن بعضهما ، واستغلال العنصر البربري في سبيل تمرير مخطط الإدماج المرحلي للمنطقة ابتداء من المناطق الجبلية [20]، والعمل على إنشاء قضاء عرفي خاص بالبربر ويمنع تطبيق الشريعة الإسلامية ، ويفرض استعمال الفرنسية بدل العربية في قضايا الأحوال الشخصية الأمازيغية ، كما يفرض نشر المسيحية بين الأمازيغ للرجوع بهم إلى أصولهم الأولى ، أو كما قال العروي أن " جريمة الإستعمار الكبرى أنه لم يوقف مسيرة الشعب المغلوب وحسب بل أرغمه على العودة إلى أوائل تاريخه ليستقر في بداوته لذا يصح القول إن الإستعمار يعني بالضبط الموت التاريخي للمجتمع المقهور"[21]، فظهرت حركات إحتجاج واسعة بالمدن تجلت في المظاهرات وقراءة اللطيف بالمساجد ورفع الشكاوي إلى مختلف الجهات ، وقد كان موقف المغاربة من هذه السياسة جماعيا وهذا الموقف خلق دينامية جديدة في الوعي الوطني، خاصة وأن المعارضة المغربية لهذا الظهير لم تبق محدودة وعلى صعيد محلي فقط وإنما تدعمت بحملة عالمية وبدعم من جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي[22].ويمكن أن نعتبر المرحلة التي امتدت من سنة 1930 حتى 1934

مرحلة مهمة في تاريخ الحركة الوطنية وهي الفترة التي برزت فيها الحركة الوطنية كحركة شاملة لم تعد تناضل في سبيل عمل جزئي أو في نطاق ضيق كالمدن الكبرى ، ولكنها أصبحت تواجه الإستعمار في مذهبه وفي تصرفاته التي كان يعتمد عليها في بناء كيانه [23].ومن هنا أسس الزعماء الوطنيون عدة لجان للدفاع عن قضية المغرب والنضال ضد الإستعمار، وقد اعتبر علال الفاسي صدور الظهير البربري " فاتحة عهد كفاح وطني في الداخل والخارج"[24]، وتم ربط صلات مع الوطنيين الجزائريين والتونسيين واستقطاب دعم اليسار الفرنسي ، وقد تمخض هذا الزخم الوطني عن تأسيس كتلة العمل الوطني في الثلاثينات بالمنطقة السلطانية والتي عملت على مطالبة سلطات الحماية بإصلاحات جذرية تستجيب للحاجيات الأساسية للشعب المغربي[25]، إلا أن هذه الكتلة تعرضت لإنشقاق تمخض عنه ظهور حزب الحركة الوطنية لتحقيق المطالب بزعامة علال الفاسي وحزب الحركة القومية بزعامة محمد بلحسن ا لوزاني .

أما بالمنطقة الخليفية فقد استفادت الحركة الوطنية من اتصالاتها المتعددة بشكيب أرسلان وفي سنة 1936تقدمت إلى السلطات الإسبانية بلائحة مطالب لتحسين وضعية المواطنين بالمنطقة [26]، كما تم في نفس السنة تأسيس حزب الإصلاح الوطني بزعامة عبد الخالق الطريس [27]، إلا أن الحزب إنشق عنه فيما بعد حزب الوحدة المغربية بزعامة المكي الناصري . وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح من حق المغاربة المشاركة في تسيير عدة مصالح إدارية بالمنطقة الخليفية .

ومنذ سنة 1940 إنتقل العمل الوطني من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالإستقلال نتيجة بروز مستجدات دولية وأخرى وطنية من أهمها : نضج الطبقة العاملة المغربية وترسيخ الوعي النقابي والنضال الوطني بين أفرادها ، وكذلك إنشغال فرنسا بظروف الحرب العالمية الثانية ،

وصدور ميثاق الأطلنتي الذي يعترف بحق الشعوب في تقرير المصير[28]، كما أن هناك عامل آخر له أهميته وهو المقابلة بين الملك محمد الخامس والرئيس الأمريكي روزفيلت في مؤتمر الدار البيضاء سنة 1943 ، وهكذا تقدم الوطنيون المغاربة بعريضة المطالبة بالإستقلال بتاريخ 11يناير 1944 معتمدين خطة تدويل الصراع المغربي الفرنسي كما هو الشأن في الجزائر وتونس ، ولم تنته الحرب العالمية الثانية حتى أخذت الحركة الوطنية تفرغ معاهدة الحماية من محتواها ، لاسيما وأن الحماية ظلت قاصرة في الإصلاحات الموعودة [29]، وكان رد فرنسا تجاه هذه الخطوة من جانب الوطنيين عنيفا و متشددا ، أمام هذا الرد السلبي قام الملك محمد الخامس برحلة إلى مدينة طنجة (من 9 إلى 13 أبريل 1947) التي كانت تحت الإدارة الدولية ، وكان الموضوع الأساسي هو وحدة البلاد و تمسكها بالشخصية العربية الإسلامية [30].

ومن هنا نخلص إلى أن مجمل ردات الفعل المغربي تجاه الوجود والتدخل الأوروبي بالمغرب سواء عبر المقاومة المسلحة أو العمل السياسي الوطني قد ساهمت في بلورة الوعي اللازم بالقضية الوطنية والنضال من أجلها مما سيمهد لاحقا لنيل المغرب لحريته واستقلاله .

الهوامش

1 محمد أديوان ، **الهاجس الوطني في الشعر المغربي الحديث**، متنوعات محمد حجي ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998 ، ص 433 .

2 عبد الأحد السبتي ، **بين الزطاط وقاطع الطريق** ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ،2009، ص 254 .

3 عبد الله العروي ، **مجمل تاريخ المغرب** ، ط1 ، المركز الثقافي العربي ، ص 164 .

4 جلال يحي ، **المغرب الكبير** ، دار النهضة العربية ،بيروت ، 1981 ، ص 512 .

5 جلال يحي ، **المغرب الكبير**.. ، م.س.ذ ، ص 521 .

6 عثمان بناني،متنوعات محمد حجي ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998 ، ص 411 .

7 عثمان بناني، م.س، ص 511.

8 عبد الكريم غلاب ، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب** ، ج1 ، مطبعة الرسالة ، الرباط ، ص 84 .

9 بيير فيرمورين ، **مغرب المرحلة الإنتقالية** ، ترجمة علي آيت احماد، ط1 ، منشورات طارق ، الدار البيضاء ،2002 ، ص 14 .

10 بيير فيرمورين ، **مغرب المرحلة الإنتقالية** ، م.س.ذ، ص 16.

11 عبد الكريم غلاب ، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب** ، م.س،ذ، ص 85

12 عبد الله العروي ، **مجمل تاريخ المغرب** ، م.س.ذ، ص 164 .

13 عبد الله العروي ، **مجمل تاريخ المغرب** ، م.س.ذ، ص 168.

14 عبد الله العروي ، **مجمل تاريخ المغرب** ، م.س.ذ، ص 169.

15 عبد الكريم غلاب ، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب** ، م،س، ص 86.

16 عبد الكريم غلاب ، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب** ، م،س، ص 87.

17 عثمان بناني ، **الوعي الوطني في فترة الحماية** ، م.س ، ص 414 .

18 عثمان بناني ، **الوعي الوطني في فترة الحماية** ، م.س، ص 418 .

19 محمد معروف الدفالي ، **الظهير البربري وتجذير الحركة الوطنية السياسية** ، مجلة أمل ، ع1 ، السنة الأولى 1992 دار قرطبة للطباعة والنشر ، البيضاء ، ص 34 .

20 محمد معروف الدفالي ، **الظهير البربري وتجذير الحركة الوطنية السياسية** ، م.س، ص 36.

21 عبد الله العروي ، **مجمل تاريخ المغرب** ، م.س، ص 222 .

22 عثمان بناني ، **الوعي الوطني في فترة الحماية** ، م.س ، ص 423

23 عبد الكريم غلاب ، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب** ، م.س.ذ، ص 103.

24 علال الفاسي ، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي** ، ط5 ، 1993، مطبعة النجاح الجديدة ، البيضاء ، ص 63 .

25 عبد الكريم غلاب ، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب** ، ص 105.

26 عبد الكريم غلاب ، **تاريخ الحركة الوطنية** ...، م.س، ص 198.

27 معلمة المغرب ، مؤلف جماعي ،ج 2 ، سلا ، ص 474 .

28 بوشتة بوعسرية ، **المقاومة المسلحة والحركة الوطنية بمكناس وأحوازها 1911-1956** ، تنسيق ومراجعة محمد الشريف ، منشورات وزارة الثقافة ، 2005، ص 150 .

29 بنسالم حميش ، **في معرفة الآخر** ، منشورات الزمن ، 31، مطبعة النجاح الجديدة ، البيضاء ، 2001 ، ص. 12. 30 عثمان بناني ، **الوعي الوطني في فترة الحماية** ، م.س.ذ، ص 428.